

بيان صحفي

حزب التحرير غير معني بالاستفتاء ويرفض العملية السياسية التي يديرها الاستعمار

أكد المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس يوم الخميس ٢١ تموز/يوليو موقف حزب التحرير المبدئي الرافض للذاتيات الوضعية التي تحكم بغير ما أنزل الله، لا فرق بين دستور ٢٠١٤ ودستور ٢٠٢٢ الذي يعرضه الرئيس قيس سعيد على الاستفتاء يوم ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٢٢، وقال عبر فيديو مسجل بأن حزب التحرير غير معني أصلا بمسألة الاستفتاء ولا يهتمه رأي الأحزاب السياسية الداعمة أو الرافضة له، فهو غير معني بتنشيت حكم المخلوق على المخلوق، وإنما بتنشيت حكم الخالق سبحانه وتعالى وهو ما يعمل عليه منذ تأسيسه إلى يومنا هذا.

وبين المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس أن الأصل في الدستور عند المسلمين أن يكون دستورا إسلاميا مستتبطا من الكتاب والسنة لدولة إسلامية تكون العقيدة الإسلامية هي أساسها وأساس دستورها وقوانينها، فالتشريع لله وحده عز وجل وليس لمخلوق مهما كان شأنه أو رتبته أو منصبه. وذكر المسلمين عامة وأهل تونس خاصة بواجبهم في العمل على تطبيق شرع رب العالمين ونصرة من يتبنون دستورا إسلاميا لدولة إسلامية تطبق الإسلام.

وقد سبق أن حذر حزب التحرير سنة ٢٠١٤ من دستور المجلس التأسيسي الذي لم يورث أهله إلا البؤس والشقاء، ثم من الانتخابات الرئاسية والتشريعية سنة ٢٠١٩ التي بين أن المشاركة فيها جريمة وتمكين للاستعمار من خلال إفراز طبقة سياسية خادمة لمصالح القوى الغربية، وحذر من انتخاب قيس سعيد قبيل الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية معتبرا إياه الوجه المزين لهذا النظام العلماني. وهو يجدد الدعوة اليوم لرفض العملية السياسية التي تدار من طرف الاستعمار وتهدف إلى إبعاد الإسلام عن الحكم والتشريع، وتنشيت النظام العلماني الحداثي واستبدال نفوذ أجنبي بنفوذ أجنبي آخر، ويدعو بالمقابل إلى وضع دستور حزب التحرير المستنبت من القرآن الكريم وسنة الرسول ﷺ موضع التطبيق والتنفيذ باعتباره الحل الوحيد لجميع المشاكل التي تعاني منها تونس حتى يسعد أهلها في الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية تونس